

الدولة الحديثة وإشكالية المرتكز الأخلاقي

دراسة مقارنة بين مالك بن نبي ووائل حلاق

The modern state and problem of the moral substrat

A comparative study between Malik bin Nabi and Wael Hallaq

عزوز دحمان¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

azzouz.b25@gmail.com

أ.د زبيدة الطيب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

faith_zou@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2021/02/21 القبول 2021/09/21 النشر على الخط 2022/03/15

Received 21/02/2021 Accepted 21/09/2021 Published online 15/03/2022

ملخص:

تتجه هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة معرفية ومنهجية حول بنية الفلسفة الأخلاقية للدولة الحديثة بين اثنين من أساطين الفكر العربي والغربي على السواء في العصر الحديث والمعاصر، بداية من المفكر الجزائري مالك بن نبي - رحمه الله وختما بوائل حلاق، تفترض الدراسة أن الدولة الحديثة هي منتج غربي أوربي تأسس على سرديات الحداثة الغربية وبالتالي تختلف - جذريا - عما هو سائد في الأدبيات الإسلامية وتحديدًا في المرتكز الأخلاقي، كما تعتبر الدراسة أيضا أن مالك بن نبي ووائل حلاق خلصا إلى عجز الدولة الحديثة أخلاقيا نظير احتكامها إلى مرجعية الفكر الغربي الحداثي، وبالتالي الحكم بفشل تطبيقاتها في بيئتنا العربية والإسلامية نظير اختلاف مرجعية الحكم والفلسفة الخلقية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة، المرتكز الأخلاقي، مالك بن نبي، وائل حلاق.

Abstract :

This study tends to present a cognitive and systematic comparison of the structure of the moral philosophy of the modern state between two masters of arab and western thought alike in the modern and contemporary era, beginning with the algerian thinker malik bennabi - may god have mercy on him, and finally bael hallaq, this study assumes that the modern state is a western european product that is based on western modernity narratives and thus differs - radically - from what is prevalent in islamic literature, specifically in the ethical anchor, and the study also considers that malik bennabi and wael hallaq concluded the modern state's moral impotence in view of its appeal to the reference of western modernist thought therefore, judging by the failure of its applications in our arab and islamic environment in view of the difference in the authority of governance and moral philosophy.

Keywords: Modern State, Moral base, Malik bin Nabi, Wael Hallaq.

البريد الإلكتروني: azzouz.b25@gmail.com

¹ - المؤلف المراسل: عزوز دحمان

1. مقدمة:

تعيش المجتمعات العربية الإسلامية حالة من النكوص الحضاري والتخلف العالمي منذ ما يزيد عن قرنين من الزمن، وليس من المبالغة أن نعتبر المفكر الإسلامي الجزائري-مالك بن نبي- رحمه الله؛ أحد أهم الشخصيات الفكرية التي اتجهت إلى محاولة تصحيح المسار الحضاري للمجتمعات الإسلامية بنظرة متكاملة ومعالجة ما اعتراه من نقص وعجز في الأداء والبناء الحضاري اللازم؛ خاصة في المجال السياسي وتحديدًا في نظام الحكم وفلسفته عبر آلية النموذج الدولي.

ولئن كانت معالجات ابن نبي- هي السبابة للظهور تاريخيا- فإنها لم تعد منفردة بل توالى عليها العديد من الإجابات النظرية والمعالجات الفكرية التي انضوت في مسارها وتقاطعت في كثير من الرؤى والمضامين معها رغم اختلاف مرجعية تفكيرها وتباين أنساقها الفلسفية، مثل كتابات وائل حلاق¹ في السنوات القليلة السابقة، والتي قدمت رؤية جديدة لقضايا عديدة أهمها بنية الدولة الحديثة، ومدى تعالقتها مع فلسفة الحكم في الإسلام وخصائصه.

إن هذه المعالجات الفلسفية لكل من مالك بن نبي ووائل حلاق أنتجت سجلا نظريا وأثمرت تساؤلات جوهرية أبرزها: ما هي أبرز مظاهر الإشكال في الفلسفة الخلقية للدولة الحديثة؟ وما مدى صلاحية النموذج الدولي الحديث للإنسان والمجتمع؟ ثم ما هو البديل الممكن؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة من طرف المفكرين الذين ذكرناهما، سنعتمد إلى تحليل مقارباتهما للمنظور الدولي الراهن في بنيته الخلقية ومن ثم تقديم مقارنة بين هذين الرؤيتين الفكرتين لنخلص بعدها إلى أهم نتائج الدراسة، هذا ونعتقد أنه يجب التذكير بأن المجتمعات العربية والإسلامية عاشت طيلة قرنين من الزمان واقعا يميزه تصادم مستمر لثقافتين-غربية وإسلامية- بينهما من التناقض أكثر مما بينهما من التلاقي؛ فكانت هذه الوضعية الحضارية كالأسلاك الشائكة تتطلب حبرا في متفجرات الفكر والتاريخ وليس انتحاريا هاويا، وهو ما نبغ فيه مالك بن نبي رحمه الله كمفكر إسلامي، ثم من بعده وائل حلاق بافتراض تمكنه من تقديم العمل النظري الأقرب للحدية والمساوقة لأحداث عصرنا الراهن.

2. الدولة الحديثة: الإطار المفاهيمي:

شهد مفهوم الدولة الحديثة تضاربا بين عديد النظريات وفي مختلف المراحل؛ فكان الاستقرار على المفهوم الأخير نتيجة مخاض طويل وعسير، وهو المفهوم الذي يهدف إلى الوصول إلى نموذج لتمدين الحياة وضبطها في إطار من التعايش المجتمعي بين الأفراد والمجتمعات.

¹ - وائل حلاق هو باحث كندي من أصل فلسطيني مختص في الدراسات الإسلامية، ولد في الناصرة بفلسطين سنة 1955 م من أسرة مسيحية، درس في جامعة ماكغيل المرموقة في كندا بين عامي 1985 و 2009، ثم انتقل بعدها إلى جامعة كولومبيا في نيويورك أستاذًا للإنسانيات والدراسات الإسلامية، ينظر: وائل بحجت حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة وأزرق الحداثة الأخلاقية، تر: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ط 1، 2013م، ص 07.

1.2. مفهوم الدولة الحديثة:

لما كان ضبط المفاهيم من الناحية النظرية أمراً مؤسساً عليه في مدارس قضايا الفكر المختلفة فإننا سنعمد في هذه الدراسة الى تقديم واعتماد التعريف المفهومي للدولة الحديثة باعتبارها: "منتج غربي أوروبي، تأسس على أفكار التنوير الأوروبي وفي قلبها فكرة "السيادة"، وهي فكرة متخيلة تعبّر عن إرادة "تمثيل الأمة" ضمن كيانها الجغرافي (إقليم السيادة)، يتساوى في هذه الدولة المواطنون أمام القانون، وتمتلك السلطة التشريعية فيها حق التشريع بما يتناسب وحياة أفرادها، بحيث تنهل من مصادر وضعية في غالبيتها، أو مصادر لا يغلب عليها البعد الديني، وتحتكر فيها السلطة التنفيذية حق استخدام العنف¹.

يذهب الكثير من منظري وعلماء الاجتماع السياسي إلى أن الدولة - كأبرز شكل من أشكال المجتمع السياسي - تعبر عن نزوع فطري لدى الكائن البشري إلى تنظيم حياته وفق مبدأ الخضوع والإخضاع والتنازل والتعاون مع الآخر، ولذلك اعتبرت كأعظم اختراع بشري استهلك قروناً من الزمن لتطويره وتوظيفه لوقاية هذا الكائن حروب الإبادة التي كان يخوضها ضد نفسه في المجتمعات البدائية².

ومن هذا المنطلق فإن عديد الدارسين للفكر السياسي؛ يؤرخون لظهور الدولة - بمفهومها الغربي الحديث - منذ معاهدة وستفاليا* 1648م؛ حيث ظهرت الدولة الحديثة أو الدولة القومية بعد هذه المعاهدة القائمة على أربعة أسس ومبادئ هي³ :

- شمولية العقل، ومرجعيته: إذ يمثل العقل، وفقاً لهذه المقولة، قاسماً مشتركاً بين البشر؛ فهم متساوون فيه، وهو المرجع الأوحيد للتفكير والتصرف الإنساني، وقد مثلت هذه المقولة تحدياً للكنيسة بعد أن كانت في العصور السالفة المرجع الوحيد في سائر الشؤون الدينية والدينية.

¹ - حمزة المصطفى، الدولة الإسلامية والجهاد في زمن الحداثة: قراءة في المفاهيم والتجارب المعاصرة، مجلة تبين، عدد: 18، السنة: 2016، ص 149.

² - عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع؛ جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2008م، ص 15.

* صلح وستفاليا هو اسم يطلق على سلسلة من المعاهدات دارت المفاوضات بشأنها في مدينتي مونستر وأوزنابروك في وستفاليا والذي تم في 30 جانفي 1648، و24 أكتوبر 1648، وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الأعوام الثمانين، وقعها مندوبون عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفرنسا، والسويد، والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبموجبها كسبت فرنسا إقليم الألزاس، وقد ترتب عن معاهدة وستفاليا بصفة عامة ما يلي:

- القضاء على نفوذ البابا في رئاسته للدول.

- إقرار المساواة بين الدول المسيحية.

- إحلال نظام السفارات الدائمة محل السفارات المؤقتة.

- منح الاعتراف الرسمي لنظام الدول المسيحية.

- تكريس مبدأ الحريات الدينية.

- تفكيك وحدة القرون الوسطى وتعويضها بعهد الدول المطلقة والمتعددة.

- إنشاء فكرة التوازن في أوروبا كوسيلة أساسية من وسائل حفظ السلم.

ينظر: مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ج 1 ص 55.

³ - رضوان السيد، أزمنة التغيير، الدين والدولة والإسلام السياسي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2014، ص 20.

• الحق الطبيعي: فهو فكرة لها أصول قديمة ، لكنها لم تنضج حتى القرن الثامن عشر، وهي ترى أن الإنسان يمتلك منذ ولادته الحرية بجوانبها المختلفة.

• العقد الاجتماعي: وهو مفهوم نشأ لتنظيم الحق الطبيعي في الحرية، ويقوم على فكرة مؤداها أن الإنسان الفرد لا يستطيع القيام بجميع ضرورياته، ويحتاج إلى سلطة تمنحه حقوقاً وتفرض عليه واجبات، وقد اختلفت طبيعة هذا العقد وشكله باختلاف المفكرين¹. ومن ثمة امتازت فكرة الدولة بكونها مجردة، تندرج ضمن ترتيب مفاهيمي لتموضع وحجم السلطة السيادية التي تملكها وتحتكرها داخل المجتمع، حيث تتولى هذه الأخيرة تحويل التجريد المعروف عن الدولة إلى ممارسة فعلية للسلطة السيادية². فالدولة بمفهومها الحديث؛ لم تزل حتى وقتنا الراهن الإنجاز الأهم الذي تعيش البشرية في كنفه، ومن خلالها تعرف العلاقات الدولية المعاصرة.

2.2. الدولة الحديثة في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة:

شهدت بداية القرن التاسع عشر اصطدام الفكر الإسلامي، لأول مرة بنموذج حديث للدولة لا عهد له به من قبل، وقد اكتشفه بكيفيتين مختلفتين، الأولى من خلال معانيته للإدارة الاستعمارية التي احتلت معظم الأقطار العربية، وقد انتبه هذا الفكر إلى المظهر المباشر لقوة الدولة وهي الجيوش التي غزت المنطقة، في حين اكتشف قسم آخر من رواد الفكر العربي الدولة الأوربية في عقر دارها حين هاجروا إليها، وأقاموا فيها مدة تكفي لمعينة النموذج من الداخل³.

تأسيساً على ما سبق يمكن اعتبار الدولة الحديثة- كمنتج حداثي غربي- هي النموذج المفروض على المجتمعات العربية الإسلامية، وذلك في ظل الاقصاء الحضاري وعجز النسق المعرفي الإسلامي -في منظوره الراهن - عن ابتكار أو تجديد نموذج دولتي بمرتکز قيمی إسلامی وبشكل عصري وجديد.

ومع أن المخيال الجمعي كان رافضاً لهذا التكوين الحداثي المسمى "الدولة القومية"، فإن هذه الدولة رسخت وجودها؛ باعتبارها واقعاً يصعب تغييره، وبناء عليه تلاشت النزعة الإحيائية بالتزامن مع موجة الاستقلال والتحرر من الاستعمار في خمسينيات القرن المنصرم، ثم ظهور ما سمي تيار الصحوة الإسلامية، وهي مرحلة استندت إلى أفكار أبي الأعلى المودودي بشأن الحاكمية لتبدأ مرحلة جديدة سميت "أسلمة الدولة الحديثة"، والتي اعتمدها سيد قطب وغدت من بعده العنوان الرئيسي لطروحات حركات الإسلام السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين⁴.

¹ - رضوان السيد ، المرجع السابق ، ص 22.

² - المرجع نفسه ، ص 16.

³ - أحمد عوض الرحون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة التفكك والاندماج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص

23.

⁴ - حمزة المصطفى، المرجع السابق، ص 148.

3. مقارنة مالك بن نبي ووائل حلاق للفلسفة الأخلاقية للدولة الحديثة:

يحفزنا الطرح السابق إلى إعادة التفكير في الاشتباك المفاهيمي بين رؤيتي مالك بن نبي ووائل حلاق حيال الدولة الحديثة؛ كمنتج حديثي مع أبرز الأفكار الأساسية التي طرحها كلا من الرجلين عن الدولة الحديثة ومقابلتها للمنظومة الأخلاقية الإسلامية، خاصة في تعاملها مع الإنسان والأسرة كوحدة مركزية مروراً بارتكاسات التطبيق في مجتمعاتنا الإسلامية .

1.3. مقارنة مالك بن نبي للفلسفة الأخلاقية للدولة الحديثة:

يعتبر مالك بن نبي أن الاحتلال الحديث لبلاد المسلمين أوقع فيهم الهزيمة النفسية، لكن الأنكى أن المجتمعات العربية والإسلامية-المغلوبة- انقادت الى تقليد الغرب -الغالب- يقول مالك بن نبي في كتابه "شروط النهضة" : "وعرفنا كيف يؤثر المعامل الاستعماري لتضييق نشاط الحياة في البلاد المستعمرة، حتى تكون مصوبة في قالب ضيق، يهيئه الاستعمار في كل جزئية من جزئياته، خوفاً من أن تتيح الحياة المطلقة لمواهب الإنسان أن تأخذ مجراها الطبيعي إلى النبوغ والعبقرية"¹، وهي نظرية أنضجها مالك بن نبي بعد أن وافق فيها ابن خلدون في مقدمته الشهيرة .

وكعادته رحمه الله في مسلك التتبع الجذري والعميق للقضايا، لاحظ أن فحوى الأزمة السياسية؛ هو اقتباس العالم الإسلامي للمفاهيم السياسية الحديثة من الغرب دون تفحصه للأبعاد الفكرية والثقافية لهذه المفاهيم المقتبسة اقتباساً حرفياً بدافع التقليد و الانبهار، ودون تحققه من مدى صحتها ومواكبتها لمنطلقات الأمة وخلفيتها العقدية و شخصيتها وواقعها الاجتماعي، حيث من المفروض أن تعود الأمة الإسلامية إلى تراثها الإسلامي الأصيل و تعتبره منبعاً جوهرياً في تأصيل مفاهيمها السياسية من حيث منطلقاته و تصوراته و غاياته و مقاصده، و ذلك حتى يجدي نفعا في حال تطبيقها تطبيقاً رشيداً ممنهجاً؛ يقول مالك بن نبي في هذا المقام: "والواقع أنّ الفكر السياسي الحديث في العالم الإسلامي هو في ذاته عنصر متنافر، فهو اقتباس لا يتفق وحالة ذلك العالم، والمسلمون في هذا الميدان أو في غيره من الميادين لم ينقبوا عن وسائل لنهضتهم، بل اكتفوا بحاجات قلدوا فيها غيرهم و أشكال جوفاء إلا من الهواء"².

الجدير بالذكر أن مالك بن نبي اتجه إلى لب المشكلة ؛ وهو الحدث الإرتكازي في تاريخنا الإسلامي بشقيه الفكري والسياسي، فاعتبر أن التاريخ الإسلامي شهد انفصالاً بين السياسي و الأخلاقي، وتعجب من عدم انتباه المؤرخين المسلمين إلى هذا "الحدث التأسيسي" وأنه حوّل مجرى التاريخ الإسلامي و"منع المشروع الديمقراطي الإسلامي من أن يواصل طريقه"³، وفي معرض توصيفه لهذه الواقعة يقول: "إننا نقتبسه من تلك الأيام الحالكة حين قام النزاع بين علي كرم الله وجهه و معاوية رضي الله عنه فمعاوية قد شعر بأنّ السيف لا يحقق نصره فلجأ إلى الحيلة، إذ أمر قومه بأن يحملوا المصاحف على رؤوس رماحهم و ينادوا: هذا حكم بيننا و من المؤسف أن (الفكر الموضوعي) كان منبثقاً في الفريقين ليخدع في صف معاوية ولينخدع في صف علي حيث يقول: أجل إن

¹ - مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي، دار الفكر، دمشق، (1406هـ - 1986م)، ص156.

² - مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ - 2002م، ص 97 .

³ - محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، تقديم: راشد الغنوشي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2018، ص64.

الكتاب حكم بيننا"¹. ثم أردف قائلا: "إذا كان العلم دون ضمير ما هو إلا خراب الروح، فالسياسة من دون أخلاق ما هي إلا خراب الأمة"².

وهو في هذا المسلك يوافق عديد المفكرين الذين اعتبروا -وقعة صفين سنة 37هـ- بداية الانحراف الحضاري للحضارة الإسلامية، ونذكر مثالا لا حصرا محمد إقبال، عبد الرزاق السنهوري ومحمد المختار الشنقيطي وعبد الحميد أبو سليمان، هذا الأخير يقول في كتابه أزمة العقل المسلم: "وأول مظاهر بروز الأزمة في كيان الأمة وتاريخها كان قيام الفتنة الكبرى التي اندلعت معها سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة داخل الدولة والمجتمع الإسلامي، وسقطت الخلافة الراشدة وقام في موضعها سلطان قهر وملك وعصبية بدءا بدولة بني أمية"³. ومن ثمة فإن مالك بن نبي يعتبر أن هذه العقد النظرية في تاريخنا السياسي؛ كان من حصائدها ما يعيشه العالم الإسلامي من قهر استعماري وتحلف حضاري.

لقد انطلق مالك بن نبي في تناوله لفكرة الدولة الحديثة وأمطاطها من معاشته للبيئة الغربية الحديثة، في الوقت نفسه معاشته لاحتلال بلده الجزائر -كباقي بلدان الدول العربية- فكان يتفاعل مع مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وهي ترزح تحت نير العبودية، فاتجه إلى دراسة الفكر الغربي الحديث وانكب على التحليل المفهومي للدولة الحديثة وادعائها ممارسة الديمقراطية فكان من نتاجه الفكري محاضرة الديمقراطية⁴.

وعبر هذا المبحث الأساسي في فلسفة الدولة الحديثة؛ تتبع مالك بن نبي تاريخ مفهوم الديمقراطية منذ عصر اليونان، لكنه عاد وركز على الطرح التالي: هل في الإسلام ديمقراطية؟ ويبين ذلك من خلال قوله بأن الجواب على هذا السؤال "لا يتعلق ضرورة بنص فقهي مستنبط من السنة والقرآن الكريم، بل يتعلق بجمهور الإسلام عامة، وخاصة من الوجهة التي تهمنا هنا، فإنه لا يسوغ لنا أن نعد الإسلام دستورا يعلن سيادة شعب معين، ويصرح بحقوق وحرّيات هذا الشعب، بل ينبغي أن نعدّه في سياق حديثنا مشروعاً ديمقراطياً تفرزه الممارسة، وترى من خلاله موقع الإنسان المسلم من المجتمع"⁵.

ومن هذا المنظور يعتبر مالك بن نبي أن الإسلام مشروع ديمقراطي إذا ما توفرت فيه بعض المقتضيات الذاتية؛ التي تتمثل في ضرورة النظر إلى الديمقراطية كشعور نحو الأنا وشعور نحو الآخر. والنظر إلى المقتضيات الموضوعية؛ التي تتمثل كذلك في وجوب النظر إلى الديمقراطية بوصفها مجموعة الشروط الاجتماعية السياسية الضرورية لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد، وتتمثل هذه المقتضيات الذاتية والموضوعية في "كل من الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديمقراطي والعدة التي يستند إليها النظام الديمقراطي في المجتمع، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية واقعا سياسيا إن لم تكن شروطها متوافرة في بناء الشخصية و في العادات و التقاليد القائمة في البلد"⁶.

¹ - مالك بن نبي، بين الرشاد و التيه، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1978م، ص 79.

² - المرجع نفسه، ص 80.

³ - عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003م، ص 46.

⁴ - نشرت هذه المحاضرة في كتابه: تأملات في المجتمع العربي، مكتبة دار العروبة، القاهرة 1960، ص 74 - 511.

⁵ - مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1423هـ، 2002م، ص 76.

⁶ - مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 98.

غير أن هذا الطرح يفصله بعض مفكري العصر الحالي؛ أمثال فهمي هويدي -على سبيل المثال- فهو يستنكر أن نتعامل مع مفاهيم الدولة الغربية الحديثة بمنظور المعيارية وأنها نموذجاً للمقايضة فهي أصلاً "رمز لمشروع غربي مارس القهر والذل بحق العرب والمسلمين"¹.

وقد أبدع مالك بن نبي في جانب آخر مهم جداً؛ حال تعاظمه مع الدولة الحديثة، ألا وهو الجانب الفردي-وليس الفردي-وأقصد به الجانب الإنساني بإزاء فلسفة الدولة الحديثة وكيف تعاطت مع الفرد وإنسانيته خصوصاً في مجتمعاتنا العربية الإسلامية. لقد ارتكز ابن نبي في رؤيته للإنسان ووظيفته المجتمعية عبر الاستخلاف في الأرض من خلال الآية الكريمة "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" * قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ * قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ " [البقرة/ 30].

ومن هذا المنطلق اعتبر مالك بن نبي الأخلاق الاجتماعية؛ هي الموجه اللازم للأفراد في مجتمع يريد تكوين وحدة تاريخية، وفي هذا الصدد يقول "لسنا هنا نهتم بالأخلاق من الزاوية الفلسفية، ولكن من الناحية الاجتماعية؛ وليس المقصود هنا تشريح مبادئ خلقية، بل أن نحدد قوة التماسك اللازمة للأفراد في مجتمع يريد تكوين وحدة تاريخية"².؛ فاشتراط بذلك التكامل بين الفرد والدولة في أي نموذج دولتي ناجح وقابل للتطبيق في مجتمعاتنا؛ حيث يقول: "إنّ التعاون بين الدولة والفرد على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي هو العامل الرئيسي في تكوين سياسة تؤثر حقيقة في واقع الوطن"³. ومن ثمة فإن قبول نموذج دولتي أو قيامه يجب أن يكون في إطار التصور الإسلامي المحقق لإنسانية الإنسان وكرامته، وهو ما انتفى عن الدولة الحديثة بحسب مالك بن نبي رحمه الله.

2.3. مقارنة وائل حلاق للفلسفة الأخلاقية للدولة الحديثة:

من نافلة القول أن وائل حلاق يعد من أبرز المفكرين المعاصرين -ذوي الأصول العربية- الذين اهتموا بالتراث العربي والإسلامي اهتماماً خاصاً، ولعل هذا ما يفسر لنا استدعائه لبحث إشكالية المرتكز الأخلاقي في الدولة الحديثة. فقد اعتمد حلاق في مناقشته للأسس الأخلاقية للدولة الحديثة على عوامل عديدة أهمها؛ سياق التكون -في ظرفيته الزمانية والمكانية- حيث يؤكد أن "أصل الدولة الحديثة أوروبي حصرياً، وهي كتجربة تاريخية محددة ومحلية إلى حد بعيد، وقد كانت أوروبا هي المعمل الوحيد الذي صنعت فيه الدولة الحديثة، والتي تأثرت بتراث التنوير والعوامل الاقتصادية التي شهدتها، لذلك يمكننا أن نقول إن الدولة الغربية الحديثة هي نتاج تاريخي في المقام الأول حصرياً"⁴.

¹ - فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993م، ص 29

² - مالك بن نبي، شروط النهضة، ص 87.

³ - مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، ص 82.

⁴ - وائل حلاق، الدولة المستحيلة، ص 32.

وانطلاقاً من رؤيته للدولة الحديثة كمنتج حديثي؛ تأسس على أفكار التنوير الغربي وجّه نقداً حاداً للدولة الحديثة نظير غياب/تغييب العنصر الأخلاقي في بنيتها التأسيسية ومدى انعكاس ذلك على منظومتها القانونية والسلطوية على السواء. لقد أفضى هذا التأسيس إلى اعتبار الدولة الحديثة- بما هي بنية من بنى الحداثة الغربية- ضمن سيرورتها التاريخية، تتنكر للأخلاق حيث تتمركز حول نفسها وتنفي أية مرجعية متجاوزة، باحتكارها السيادة وتقرير ما هو قانوني وما هو غير قانوني مع استبعاد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي.¹

ولعل أهم المشكلات الأخلاقية في الدولة الحديثة-حسب وائل حلاق- قضية ذاتية الإنسان بما تستوجبه من حرية وكرامة وحقوق فطرية؛ فهو يرى أن الدولة الحديثة استهلكت الإنسان حد صياغته في نمطية معينة، فيقول "اعتماداً على خاصيتي البيروقراطية والهيمنة الثقافية، تستطيع الدولة صوغ ذاتية أفرادها، وأبرز صورة من صور هذا الصوغ هي مفهوم المواطن".²

بهذا المنطلق يرى وائل حلاق أن الدولة أخلفت مشروعها الداعي إلى تحقيق إنسانية الإنسان وحماية كرامته، بل استنفذتها في حروب عدمية وأوغلت في التدمير الإيكولوجي للبيئة، وهذا كله بسبب غياب الأساس الأخلاقي للدولة الحديثة.

يحفزنا الطرح السابق إلى استدعاء وائل حلاق للمركز الأخلاقي في الحكم الإسلامي حيث اعتبره مثلاً شارحاً لغياب العنصر الأخلاقي عن الدولة الحديثة بينما يحضر بقوة وفاعلية في الحكم الإسلامي بنماذج الدولة المختلفة؛ فقد كشف غياب الأسس الأخلاقية في الدولة الحديثة، ومايز بينها وبين الحكم الإسلامي "ليس فقط في السياق التاريخي، وإنما في الأسس الأخلاقية والقانونية والسياسية والاجتماعية أيضاً؛ ففي الحكم الإسلامي تحل "الجماعة" محل الشعب، ويسود القانون الأخلاقي "الشرعية" بدل القوانين الوضعية التي لا تعبر اهتماماً لهذا البعد القيمي".³

إن ما يعزز هذا الطرح نجده في الكثير من كتابات منظري الفكر السياسي في العالم الإسلامي؛ أبرزهم أبو الأعلى المودودي في كتابه الخلافة والمملك؛ حيث قال: "القرآن والسنة يمثلان القانون العام الأعلى للدولة في سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المختلفة، إن حكم الله ورسوله في عين القرآن هو القانون الأعلى الذي لا يملك المؤمنون إزاءه سوى اختيار سبيل الطاعة والانصياع، فلا يحق لمسلم أن يصدر من نفسه حكماً في أمر أصدر الله ورسوله حكماً والانحراف عن حكم الله ورسوله نقيض الإيمان وضده".⁴

وبسبب الاطلاع الجيد لوائيل حلاق على التراث الإسلامي واشتغاله عليه؛ خلص إلى قناعة مفادها أن تراث المسلمين يشكل رصيдаً أخلاقياً وفلسفياً هاماً من أجل تكوين نموذج دولتي مغاير للنموذج الغربي وأسسها الأخلاقية فيقول إن "للمسلمين تراثهم الخاص بهم، وهو تراث ضخم وثرى يضرب بجذوره في قرون من الإنجازات الثقافية".⁵

¹ - المصدر السابق، ص 33.

² - المصدر نفسه، ص 191.

³ - المصدر نفسه، ص 106.

⁴ - أبو الأعلى المودودي، الخلافة والمملك، تعريب أحمد إدريس، دار القلم، الكويت، 1978، ص 18.

⁵ - وائل حلاق، الدولة المستحيلة، ص 38.

إن هذا الطرح يؤيده ما ذهب إليه أحد أبرز مفكري الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الأستاذ أحمد جبرون في محاولته تقديم مقارنة للنموذج الدولي الإسلامي فيقول " لكن الفارق بينها وبين النماذج الأخرى هو أخذها بعين الاعتبار رسالة الإسلام الأخلاقية والإنسانية، الشيء الذي يضفي عليها معنى خاصا، حيث تبدو من زاوية هذا الفارق كيانا أخلاقيا خاضعا لقيم معيارية عليا، إنسانية ومثالية، تمنحها- كما يرى دعاؤها -تفوقها الرمزي على غيرها من تطبيقات الدولة - الأمة وتنجيها من بعض الآفات البنيوية التي أصابت أبرز تطبيقات الدولة - الأمة في الحقبة المعاصرة"¹.

إن هذا التقابل الندي بين الأسس الأخلاقية للدولة الحديثة- بنموذجها الغربي- وبين الحكم الإسلامي، هو ما اشتغل عليه وائل حلاق في بيان عجز النموذج الدولي الغربي أخلاقيا، ومن ثم استحالة قيام دولة إسلامية وفق النموذج الغربي الحديث بسبب التمايز الواضح في الأسس الأخلاقية بين النموذجين.

4. خاتمة:

تأسيسا على ما سبق نخلص إلى ما يلي:

1/ أن تأسيس الدولة الحديثة أوروبي خالص من ناحية الظرفية الزمانية والمكانية ووفق فلسفة الحداثة الغربية، حيث شمل عبره إقصاء الأسس الأخلاقية في تكوين الدولة، ولعل هذا ما دفع مالك بن نبي رحمه وائل حلاق من بعده إلى اتخاذ موقف مناهض لغياب المرتكز الأخلاقي، رغم أنهما لا يقفان على نفس الأرضية المعرفية والدينية.

2/ إن مالك بن نبي -رحمه الله- رغم تباين بيئته مع وائل حلاق من ناحية التراكمية المعرفية والوسائل المتاحة -قد تجاوز الأخير عبر دعوته لمراجعة النموذج الدولي الغربي بسبب تمايز تكوينه عن النموذج الإسلامي المستهدف تكوينه- أو إحياءه- من ناحية تضمين واعتماد الاساس الأخلاقي كعنصر جوهري وفارق.

3/ إن نقد مالك بن نبي يمثل نقدا بناء؛ يشكل رصيда للتأسيس عليه بعكس نقد وائل حلاق الذي هو أقرب إلى العدمية، وهذا قد يكون مرده الى تباين الخلفية الدينية والفلسفية لكل منهما.

4/ يحسب لوائل حلاق أنه مايز بين الدولة الحديثة والنموذج الإسلامي، ليس فقط في السياق التاريخي بل وفي المبادئ التأسيسية والبنى الفلسفية والأخلاقية، وهو موقف يستنهض أهم قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، و يدعو إلى الشجاعة الفكرية لتأسيس نموذج إسلامي يوافق محدثاتنا الفكرية ومبادئنا الإسلامية.

5/ إن استشكال المرتكز الأخلاقي للدولة الحديثة -في ظل حضورها المفروض في عالم اليوم - يمثل دافعا هاما وتحديا كبيرا للباحثين والمفكرين المسلمين، من أجل إنتاج مشروع فكري وسياسي يركز على المبادئ والمحددات الفكرية؛ التي تزخر بها حضارتنا الإسلامية، كما أن استنساخ نموذج -جاهز- من بيئة فلسفية مغايرة قد يعجز ويلحقه المصادمة لمحكومات الدين والحضارة الإسلامية؛ التي لها هوية عقدية وحضارية أصيلة تتفرد بقيام نماذج نابعة من داخل هويتنا الثقافية والفلسفية من أجل بزوغ مشروع لنموذج دولتي يقابل النموذج الدولي الغربي أو يتجاوزه وهو أحد أهداف هذه الدراسة.

¹ - أحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة: مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 20-21.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أ-المصادر:

-مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1978 م .

-مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1423هـ، 2002م.

-مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ- 2002م.

- مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين وعمر كامل مستقاوي، دار الفكر، دمشق، (1406هـ - 1986م .

-وائل بهجت حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، تر: عمرو عثمان ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ط1، 2013.

ب-المراجع:

-أبو الأعلى المودودي، الخلافة والملك، تعريب أحمد إدريس ، دار القلم، الكويت، 1978.

-أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة التفكك والاندماج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

-أحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية : أزمة الأسس وحتمية الحداثة :مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

- عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط1، 2003.

-فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية ،مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993.

-مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

-محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، تقديم: راشد الغنوشي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2018.

- رضوان السيد، أزمة التغيير، الدين والدولة والإسلام السياسي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، 2014.

- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع؛ جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008.

الدوريات:

حمزة المصطفى، الدولة الإسلامية والجهاد في زمن الحداثة: قراءة في المفاهيم والتجارب المعاصرة، مجلة تبين، عدد:18، السنة:2016.